

التربية والديمقراطية: وسيلة أم غاية للعولمة

Education and democracy: a funds or a goal of globalization

د. عمارة فاتح

جامعة عنابة - الجزائر

Abstract:

There is no doubt that development has been fraught with political, social and intellectual conflicts as an attempt to determine the authority and the way to reach it by searching for the system and the best way to manage its conditions and to instill stability, balance and ostracism. Conflict and violence in society and witnessed great revolutions until the image of democracy has stabilized in its final form, which we know now.

The concept of democracy is a historical development in line with social conflicts not only for the acquisition of economic decision-making but also for the consolidation of educational and cultural systems. Today, education and democracy are both a means and an end to the establishment of the capitalist system and its dominance throughout the world.

It seems that these two concepts (democracy and education) are in the service of an old new phenomenon, specifically, globalization is new in the present appearance, but old if we draw it within the logic of the historical process in the capitalistic economic.

Moreover, democracy is a historical concept that has taken on different forms and applications of different cultures. This difference and divergence in the concept of democracy and its pluralism in the West aims at achieving the sovereignty of the people and guaranteeing freedom and equality for all members of society. What about it in third world countries? And in Algeria in specific? What about its connection to education? And the role of democracy and education in the globalization of the Western mind that is trying to apply it by force

الملخص:

مما لا شك فيه أن صورة الديمقراطية التي تعرفها العالم بأسره اليوم من تبيان واختلاف ممارستها كان حصيلة استغرق أكثر من قرنين، وقد كان هذا التطور حافلا بالصراعات السياسية والاجتماعية والفكرية كمحاولة لتحديد السلطة وطريقة الوصول إليها من خلال البحث عن النظام والأسلوب الأمثل لتسيير أحوالها ولزوع الاستقرار والتوازن ونبذ الصراع والعنف في المجتمع وشهدت ثورات كبيرة حتى استقرت صورة الديمقراطية في شكلها الأخير الذي نعرفه الآن.

إن مفهوم الديمقراطية عرف تطورا تاريخيا متماشيا مع الصراعات الاجتماعية ليس من أجل الاستحواذ على سلطة القرار لأغراض اقتصادية ولكن أيضا من أجل ترسيخ نظم تربية وثقافية فما يلاحظ اليوم أن التربية والديمقراطية هما في آن واحد وسيلة وغاية لتكريس النظام الرأس مالي وهيمنته على أرجاء العالم.

يبدو أن هذين المفهومين (الديمقراطية والتربية) هما في خدمة ظاهرة جديدة قديمة ألا وهي العولمة جديد في المظهر الحالي ولكن قديمة إذا استدرجناها ضمن منطق السيرة التاريخية في الفكر الاقتصادي الرأسمالي.

فالديمقراطية إذن مفهوم تاريخي اتخذ (عبر تطور المجتمعات وتعدد الثقافات) صورا وتطبيقات متباينة فمضمونها يتغير الثقافات. إن هذا الاختلاف والتباين في مفهوم الديمقراطية وتعدد أشكاله في الغرب يهدف في الأساس إلى تحقيق سيادة الشعب وضمان الحرية والمساواة لكل أفراد المجتمع، فإذا كانت هذه الديمقراطية الغربية، فماذا عنها في دول العالم الثالث؟ وفي الجزائر بالخصوص؟ وماذا عن صلتها بالتربية؟ ودور كل من الديمقراطية والتربية في العولمة المملأة من طرف الفكر الرأس مالي الغربي الذي يحاول أن يطبقها حاليا بالقوة.

— د. فاتح عمارة: التربية الديمقراطية. وسيلة أم غاية؟

يعد تحديد المفاهيم في الأبحاث الاجتماعية، الخطوة المنهجية الأساسية في تحديد سمات الظاهرة وأبعادها المدروسة، ولم يعد تطبيق مناهج العلوم الاجتماعية مقتصرًا على السوسيولوجيا، بل يمكن القول: إن العلوم الإنسانية المجاورة باتت تفرض على الباحثين الاستفادة من هذه المناهج، وتوظيفها توظيفًا أمثل، ومن أغراض الملتقى حصر وضبط مفاهيم الديمقراطية والتربية والعولمة، ويمكن الوقوف عند أهم السمات الأساسية في توظيف مظاهرها وأبعادها الرئيسية.

لقد أصبحت هذه المفاهيم الثلاثة شائعة في الخطاب الثقافي وبالرغم من أن هذه الأخيرة لم تدخل حيز التداول الفكري، إلا في السنوات العشر الأخيرة من القرن العشرين، إلا أنها أصبحت كلمات على كل لسان، وأصبح الخطاب الثقافي أو السياسي أو دليل رجال الذكر لا يكتمل دون الإشارة لهذه المفاهيم. وباتت محورا لمعظم المناقشات والمنظرات الاقتصادية والسياسية في السنوات الأخيرة من القرن المنصرم.

ويبدو من الصعب تقديم تعريف نهائي وشامل لهما لكن يمكن أن تلمس جوانب منهما أو توصيف بعض مظاهرها ومن الصعب أيضا القول أيهما أسبق الاقتصاد أم الثقافة في تحديد الأنساق المعرفية والاجتماعية باتت تتأثر ويؤثر بعضها ببعضها الآخر تأثيرا مباشرا لدرجة يمكن القول: أن الديمقراطية والتربية والعولمة هما نتاج لهذا المركب المعتد بتفاعل مظاهرها. فالاقتصاديات تتشابه، والأفكار السياسية تتحرر، والثقافات تتصارع، وثمة ثقافة جديدة آخذة بالانتشار، وإن كانت ذات مرجعية أحادية (أمريكية أو غربية إلا أنها ذات طابع عولمي).

فالعلوم التجريبية تتطور تطورا سريعا، وتدخل مكتشفاتها إلى حيز التطبيق لتمس حياتنا مباشرة. المعارف الإنسانية تتضاعف بسرعة مذهلة، وتنساب انسيابا كثيفا عبر وسائل الاتصال الفضائية، السمعية منها والمرئية، وتتسابق الدول لتأخذ كل دولة موقعها أو مكانها الأفضل في قطار سياسات التربية والديمقراطية والعولمة.

انطلاقا مما سبق ذكره سنحاول أن نعرض على تعريف الديمقراطية عامة ونتوقف عندها في البلدان عالم الثالث والعربية ونستند على التجربة الجزائرية خاصة. عندها نحاول أن نكشف عن العلاقة التي تربطها بالتربية لتحديد دورها في الفكر الاجتماعي ونكشف تاريخيا مكانهما في العولمة المراد دراستها في الأخير.

الديمقراطية:

مما لا شك فيه أن صورة الديمقراطية التي يعرفها العالم بأسره اليوم مع تباين واختلاف ممارستها كان حصيلة تطور استغرق أكثر من قرنين، وقد كان هذا التطور حافلا بالصراعات السياسية والفكرية كمحاولة لتحديد السلطة وطريقة الوصول إليها من خلال البحث عن النظام والأسلوب الأمثل لتسيير أحوالها. ولزرع الاستقرار والتوازن ونبد الصراع والعنف في المجتمع وشهدت ثورات كبيرة حتى استقرت صورة الديمقراطية في شكلها الأخير الذي نعرفه الآن.

إن مفهوم الديمقراطية اليوم تمتد جذوره إلى العصور القديمة وبالضبط في الفكر الإغريقي حيث عرف اليونان أول تجربة ديمقراطية مباشرة، يباشر فيها الشعب السلطة بنفسه دون وساطة نواب عنه، إلا أنها ديمقراطية ضيقة لأنها تبعد النساء والأقارب والأجانب من المشاركة في الحياة السياسية. كما نجد هذا الوضع أيضا في روما إذ عرفت الإمبراطورية الرومانية في البداية مبدأ الحكم الديمقراطي، إلا أن ذلك لم يعمر طويلا فقد انقلب الأمر إلى حكم فردي بمجرد أن استشر القياصرة بالسلطة وأطلقوا يدهم في ممارستها دون قيد، حيث ساد بعد ذلك استبداد وتعسف الطبقة الحاكمة، وبذلك شهد مفهوم الديمقراطية انحراف وانحطاط كبير انعكس على الوضعية العامة للمجتمعات.

ومع بزوغ حركة النهضة الأوروبية ظهرت من جديد في الفكر الاجتماعي نتيجة لظهور المؤسسات وتطور حركات الإنتاج وطبقة العمال وتطور التعليم... وذلك على يد فئة كان ظهورها نتيجة هذه الثورات وهي فئة المثقفين أمثال العقد الاجتماعي (جون جاك روسو، جون لوك، مونتيسكيو، هوبز) في الدعوة إلى إيجاد علاقات قانونية دستورية، والديمقراطية. كفضية مطروحة ظهرت نتيجة لإختلاف أفراد المجتمع وتباين فئاتهم من حيث المصالح الاقتصادية والاجتماعية فضلا عن الاختلاف والتمايز الديني والفكري والثقافي والصراع بين الرأسمالية والعمل بالإضافة إلى عدم مراعاة المصالح والحقوق والاهتمامات العريضة للمواطنين، مع العلم أن هذا المفهوم (الديمقراطي) قد عرف تطور في النظر إليه وهذا شيء طبيعي لاختلاف الزمان والمكان.

والديمقراطية تأخذ صورة متعددة أثناء تطبيقها، تحكمها في ذلك الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية في كل مجتمع على حدا. فقد تركزت على بعض المفاهيم الليبرالية والتي ظهرت على يد كثير من رجال الاقتصاد والاجتماع منهم "آدم سميث" ومقولته الشهيرة "دعه يعمل، أتركه يمر".

— د. فاتح عمارة: التربية الديمقراطية. وسيلة أم غاية؟

هذا الاتجاه الداعي إلى الأفكار التحررية والقائم على أسس وقواعد المنافسة الحرة لكن وأمام الأوضاع المتردية الاجتماعية والاقتصادية التي كانت تسود العالم آنذاك ظهرت هناك اتجاهات فكرية أخرى تنادي بشكل آخر من الديمقراطية وهو الاتجاه الاشتراكي الداعي لفكرة المساواة والملكية العامة لوسائل الإنتاج، فالديمقراطية إذا مفهوم تاريخي اتخذ عبر تطور المجتمعات وتعدد الثقافات صورا وتطبيقاتا متباينة، الأمر الذي يجعل تعريفها جامعا ودقيقا، فمضمونها يتغير بتغير الثقافات.

إن هذا الاختلاف والتباين في مفهوم وممارسة الديمقراطية وتعدد أشكالها في الغرب يهدف في الأساس إلى تحقيق سيادة الشعب وضمان الحرية والمساواة لكل أفراد المجتمع، فإذا كانت هذه إذن هي الديمقراطية الغربية، فماذا عنها في دول العالم الثالث.

إن محاولة توقع هذا المفهوم في العالم الثالث وفي فضاء جغرافي وثقافي هو بالتأكيد يختلف اختلاف كبير عن الفضاء الذي ظهر وتطور فيه، فهذا المفهوم الذي انتقل إلى العالم الثالث وأصبح نقطة تحول عرفت هذه المجتمعات نتيجة الاحتكاك بالعالم الغربي خلال الحقبة الاستعمارية، حيث أصبحت هناك ازدواجية في الثقافة نشأ عنها استيراد النموذج الديمقراطي وأخذ من شعاراتها رمزا لممارسة السلطة. لكن التعسف في الحكم واستبداد السلطة وجد معارضة مستمرة من طرف رجال الفكر والثقافة، فقد اقترن ظهور الديمقراطية بظهور وبروز فئة المثقفين، هذه الفئة التي تعتبر العقل المفكر للمجتمع باعتبارهم نخبة قد ظهرت نتيجة الصراع السياسي والفكري والتغير الاجتماعي محاولة بذلك معارضة السلطة السياسية في المجتمع.

1- تأثيرات الديمقراطية في العالم الثالث:

إذا تطرقنا للديمقراطية في العالم الثالث ومدى ترسيخها فلا بد أن نستعرض أهم الظروف التاريخية والاقتصادية الثقافية، التي نقلت الديمقراطية من الغرب إلى العالم الثالث ومن هنا تبدو التأثيرات التاريخية ذات أهمية كبيرة، لدى وجب المرور بالسياق التاريخي لفهم انتشار مفهوم الديمقراطية في مجتمعات العالم الثالث.

فقد كان للتطور الاقتصادي والصناعي والفكري الغربي— كما أشرنا إليه— الأثر الأكبر في انتشار موجة الاستعمار التي عرفها العالم والتي سعت إلى استغلال الثروات والمواد الأولية وفتح أسواق خارجية

أعمال الملتقى الدولي حول: العولمة والنظام التربوي في الجزائر وباقي الدول العربية
لتحريك عجلة الاقتصاد الأوروبي، وفرض النمط الثقافي الغربي على مجتمعات آسيا وإفريقيا وأمريكا
اللاتينية انطلاقا من الحملات التبشيرية والمسيحية وذلك بعد إخضاع هذه المجتمعات سياسيا،
وعسكريا، وثقافيا.

وقد قام الاستعمار الأوروبي بتقديم ذرائع وهمية غاياتها التضليل، فالوجود الاستعماري في دول العالم
الثالث كان حسب الاستعمار ذو أهداف إنسانية غايتها نقل الحضارة الأوروبية المتقدمة إلى باقي أنحاء
العالم، كما جاء في إحدى وثائق الحكومة البريطانية التي تؤكد أنه "ليس هناك مجال للشك في أن الدعوة
التي تحملها بريطانيا العظمى ورسالتها الأساسية، هي العمل الدائم من أجل تعليم و تدريب الأفرقة
(سكان إفريقيا) وتطويرهم نحو مستويات عالية من التقدم الاقتصادي والأخلاقي العلمي والثقافي بما
يتجاوز، الوضع الاقتصادي والاجتماعي والذي كانوا عليه عند ما بدأت مسؤولية التاج البريطاني نحو
هؤلاء الناس و إرادتهم"⁽¹⁾. لكن حدث العكس تماما حيث لم يسمح للمجتمعات المستعمرة اتخاذ
القرارات التي تخص مصالحهم فانتشرت الأمية وساد الفقر والجوع حيث "كان سكان المستعمرات
يتحملون عبئ الضرائب وتحويل الأنشطة الاقتصادية لخدمة المصالح الأوروبية، حيث تشغل المواد الأولية
وكان إنتاج المزارع الضخمة يوجه إلى الاستهلاك الأوروبي، وكانت الأجور رخيصة تدفع للعمال المحلية
الملوثة بواسطة الاستعمار"⁽²⁾. لقد نقل هذا الاستعمار إلى العالم الثالث قوانينه ومبادئه وتصوراته
وأفكاره ومن بينها الديمقراطية التي يمارسونها بشكل سلمي رغم شعاراتها التي تنادي بالحرية والمساواة،
والأخوة، لكنه يمارس القتل والتعذيب، والتشريد والتهجير، وكما عمل على حل الحركات الوطنية وزج
مناضليها في السجون وتزوير الانتخابات.

فلما كان الأجنبي يسيطر على الحكم والتوجيه في مجتمعات العالم الثالث، قام بتحريف وتزييف
الديمقراطية الحقيقية التي ترفع شعارات في بلاده تختفي في البلدان المستعمرة، فكان هناك رد فعل عكسي
من الوطنيين والثوار والمتقنين الذين تزعموا حركات تطالب برحيل الاستعمار ونادوا بالاستقلال والحرية
على رأس مطالبهم فقد كانت إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية "نقاط ضعف والمواضيع التي يسهل
الاستيلاء عليها في الامبراطورية، بحكم استعماري وتلك هي المنطلقات للعاصفة الثورية العالمية العاصفة

¹ - د. محروس خليفة، السياسة الاجتماعية والتخطيط في العالم الثالث، دار المعرفة الجامعية، مصر، 93، ص 94.

² - نفس المرجع، ص 88.

— د. فاتح عمارة: التربية الديمقراطية. وسيلة أم غاية؟

التي تشكل الصفقات القوية للاستعمار"⁽³⁾ وانتشرت الثورات المناهضة للاستعمار في كامل أنحاء العالم الثالث وقد كانت مساهمة المثقفين كبيرة في هذه الثورات" فقد قامت الحركات القومية المناهضة بالاستقلال في القرن العشرين بقيادة مثقفين قوميين"⁽⁴⁾.

أرادوا تحقيق تطلعات مجتمعاتهم للحرية ومواجهة الاستعمار الذي يختلف عن أبناء شعبهم في مصالحه وثقافته، فحمل المثقفون لواء الاستقلال وقاموا بدور فعال في الصراع ضد الحكم الاستعماري وعادة ما يكون طلاب الجامعات هم حملة لواء حركات الاستقلال، كما يعمل الذين اهتموا في الخارج على تكوين أحزاب وطنية جديدة. هؤلاء المثقفون الذين درسوا في أوروبا وعرفوا معنى الديمقراطية الحقيقية والذين أرادهم الاستعمار لاستعمالهم كوسيلة لتبرير أساليبه القمعية لكنهم وقفوا ضد سياسته الظالمة المناهضة للديمقراطية فوقفوا جنبا إلى جنب مع حاملي السلاح، وإذا تساءلنا أين كانت الدول الاشتراكية خلال هذه التغيرات العالمية وفي أي صف تقف. نجد أن الدول الاشتراكية تساند الحركات الاستقلالية بشكل مباشر وتقوم على مساعدة هذه الحركات وهذا ما نستنتجه من خلال قول أحد أكبر زعماء الاشتراكية وهو موت سي تونغ الذي قال: "أنه لمن واجب دول المعسكر الاشتراكي الدولي أن تمد بسرعة، بدون تردد يد المساعدة إلى الشعوب التي تثور استرداد لحقها المغتصب"⁽⁵⁾.

وكان هدف هذه المساعدات هو القضاء على النفوذ والتواجد الإمبريالي في العالم الثالث وتحقيق أكبر عدد ممكن من أنصار الاشتراكية، بحيث تكون الثورات التي تقوم بها الدول المظلومة والشعوب المستغلة حليفا مباشرا للقوى الاشتراكية". وبالفعل تبنت العديد من الدول بعد استقلالها الأنظمة الاشتراكية في تطبيق سياستها الديمقراطية وفي اقتصاداتها والملاحظ أن هذا الاستقلال قد اختلف من مجتمع إلى آخر حيث أن هناك مجتمعات نالت استقلالها التام ومجتمعات أخرى بقي استقلالها سياسيا فقط، لكن ما يهمنا من كل ذلك تبيان ذلك الصراع الذي وقع فيه العالم بين القطبين (الشيوعي والليبرالي).

³ - ملحم قربان، قضايا الفكر السياسي، لقوة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1983، ص255.

⁴ - توم بوتومور، الصفوة والمجتمع، دراسات في علم السياسي، مجموعة من المترجمين، ط 2، 1978 ص112

⁵ - ملحم قربان، مرجع سابق، ص255.

5- الديمقراطية والوطن العربي:

إن الحديث عن موضوع الديمقراطية في المجتمع العربي يدخلنا في مفارقات كثيرة ومتعددة إلا أن ذلك لا يهمنا في مجال بحثنا ويضعنا أمام وضع سياسي معروف في هذه المجتمعات إذ عرفت أنظمة سياسية مختلفة تراوحت ما بين الملكية والأنظمة الجمهورية الشعبية والجمهورية.

وبالعودة إلى دساتير هذه المجتمعات نجد أنها تنادي كلها تقريبا بضرورة قرار الديمقراطية والتعددية الحزبية والعدالة الاجتماعية والتعاقب على السلطة، لكن الواقع يبرز أن هذه الأنظمة ما فتئت أن تنكرت لهذه المبادئ واستمرت في الحكم الأحادي الذي يقصي أي نوع من التعددية، وهذا يوحي إلينا بأن التكوين الثقافي لهذه المجتمعات لا يزال تسلطيا يحتاج إلى مزيد من الوقت ومزيد من الوعي، بما تلعبه المؤسسات التعليمية والتربوية في نشر هذا الوعي. وهناك من المجتمعات العربية من أقرنت اسمها الرسمي بالصفة الديمقراطية، لكن التطبيق الفعلي يبقى غائبا، فالديمقراطية في الوطن العربي ما هي إلا محاكاة لنماذج غربية لا تتماشى مع روح وثقافة هذه المجتمعات، وقد يكون ذلك هروبا من الواقع كما فعل أولئك الذين هربوا تحت لواء الاشتراكية والشعوبية ويذهب محمد مجدوب في هذا قائلا: "يؤلمنا أن نعرف بأن الديمقراطية في معظم الأقطار العربية نص دستوري جامد أو سراب دستوري خادع، أو واجهة دستورية منمقة لا واقع محسوس يعيشه الفرد وينعم بخيراته"⁽⁶⁾.

فالديمقراطية في الوطن العربي تحولت إلى حكم استبدادي تقوم فيه السلطة بأحادية الرؤية في الاتجاهات السياسية والاقتصادية والتربوية وهذا أدى فعلا إلى تشويهات خطيرة جدا لا زالت هذه المجتمعات تعاني من اذيال مساوئها في كل الاتجاهات سواء من ذلك التوجهات السياسية أو الثقافية أو الاجتماعية أو الاقتصادية. وهي كلها أمور انعكست على الفئات المختلفة للشعب وبالدرجة الأولى الطبقة المثقفة التي لها حساسية أكثر. وهي أكثر التصاق بشعبها، لكنها وجدت نفسها أمام واقع مر، أي بين أمرين إما الانضواء تحت السلطة أو السكوت. فالأنظمة العربية "تقوم بتحريم الرأي الآخر وقمع القوى السياسية الأخرى التي تبدي عدم رضاها، قد يصل ذلك إلى التصفية الجسدية"⁽⁷⁾. فهذه التجربة الديمقراطية فشلت في تحقيق المرجو منها وتحولت في الكثير من الأحيان إلى "ديكتاتورية عاتبة

6 - د. محمد مجدوب، الوحدة والديمقراطية، منشورات عويدات، بيروت، 1980، ص 59.

7 علي الدين هلال، مرجع سبق ذكره، ص 49.

— د. فاتح عمارة: التربية الديمقراطية. وسيلة أم غاية؟

آداتها ورمزها المخابرات وأجهزة الأمن وهدفها مصادرة الحريات والاعتداء على الإنسان والاستئثار بالحكم والمنافع"⁽⁸⁾.

ومن هنا فتح الباب أمام الكثير من محاولات الانقلابات التي ركبت موجة الديمقراطية الشعبية التي تعني فيما تعنيه الحكم الشعبي بشكل معين، لكنها في الحقيقة تعمية للمجتمع حيث سمحت لنفسها ممارسة السلطة ذات المنفذ الواحد أي الأبوة بشكلها الاجتماعي والثقافي.

وقد وصلت الاشتراكية العربية إلى الحكم في عدة بلدان إما عن طريق الانقلابات العسكرية أو عن طريق حرب التحرير فعمد رواد الديمقراطية الاشتراكية العربية على الإطاحة بالنظم السابقة الملكية أو الاستعمارية وإحلال محلها الثورة الشعبية التي أخفت من وراءها المجموعات النفعية، ومن أبرز تجارب الديمقراطية الاشتراكية العربية التجربة الناصرية والتجربة الجزائرية.

وقد تميزت الاشتراكية العربية عن الاشتراكية الماركسية بتأكيدا على "حق الملكية الخاصة وحرصها على الحرية الدينية ورفض العلمنة والتحليل الطبقي"⁽⁹⁾. لكن الاشتراكية العربية ناقضت مفهوم الديمقراطية التي تدعو إليها في دساتيرها كما أشرنا إلى ذلك سابقا، حيث كان الاستقلال الطبقي وهيمنة الطبقة الغنية واضحا: حيث أن الدساتير العربية "ليست تنظم قوى الشعب العاملة في مواجهة العمال والفلاحين والمتقنين، تحت غطاء الثورية والاشتراكية ولا هي تنظم جماهيري يمارس السلطة فوق الحكومة بل هو تنظيم حكومي تمارس من خلالها سلطتها فوق الشعب"⁽¹⁰⁾.

فقد كان مفهوم الديمقراطية الذي استوردته الدول العربية لا ينظر إلى مقتضيات المجتمع العربي الضرورية لأنه غير منبثق من واقع المجتمع العربي ولا من ثقافته فلا مفر من أن يتعرض للتغيرات والفشل «بدلا من خدمة الديمقراطية لا بد أن يكون مردوده عكسيا»⁽¹¹⁾. فهو بعيد كل البعد عن رغبات الجماهير وتطلعاتها "فالأنظمة العربية تجهل أو على الأصح تتجاهل إرادة الجماهير"⁽¹²⁾.

8 - مازن البندك، مجلة الجيل، مرجع سابق ص 27

9 - حليم بركان، المجتمع العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة، بيروت، 1986 ص 545.

10 - علي الدين هلال، مرجع سابق، ص 48.

11 - محمد سيد أحمد، مصر بعد المعاهدة، الطبعة الثانية، دار الكلمة للنشر، بيروت، 1982، ص 75.

12 - محمد مجدوب - مرجع سابق ص 73.

أعمال الملتقى الدولي حول: العولمة والنظام التربوي في الجزائر وباقي الدول العربية
وقد وضعت التبعية الاقتصادية والسياسية والثقافية الأنظمة العربية تحت ضغوطات داخلية
وخارجية كبيرة.

6- الديمقراطية في الجزائر:

بما أن الجزائر من العالم الثالث والعالم العربي فقد رأينا أن نتطرق إليها في الجزء الخاص بالوطن العربي وسيتوضح
لنا ذلك أكثر في العمل الميداني. وقد رأينا أنه من المفيد نتسجل حديثنا عن الديمقراطية في الجزائر بإلقاء نظرة ولو
عابرة على أبرز عوامل التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الجزائري قصد فهم الحاضر ووعيه من
خلال قراءة أرشيف الماضي، وذلك بدءا من الثورة التحريرية الكبرى التي كانت ثورة سياسية واقتصادية واجتماعية
وثقافية حيث حاولت وضع الثورات الأولى للدولة الجزائرية المستقلة وشكلت الجذور التاريخية للديمقراطية الشعبية
تحت شعار "من الشعب وبالشعب وإلى الشعب".

فمبادئ الثورة حملت معها فكرة الديمقراطية في إطار مبادئ الاشتراكية وسلطة في أيدي الشعب،
واستعادة الثقافة الوطنية بإعطاء اللغة العربية دورها كثقافة وطنية ومحاربة الهيمنة الثقافية الغربية، فمهام
الثورة الديمقراطية في الجزائر "مهام هائلة ولا يمكن إنجازها بطبقة اجتماعية مهما كانت درجة استنارتها.
فالمجتمع وحده قادر على إنجازها والمجتمع هو الفلاحون والعمال على العموم والشباب والمتقنون
الثوريون"⁽¹³⁾.

لكن الاستقلال يعطي للناس آمالا بغير حدود في الحياة أفضل لكن الموارد الوطنية لا تكفي. وفي
ظل الإحباط الشديد وخيبة الأمل في أحلام واسعة تحدث هزات عند فئات المجتمع، وهنا يهيم المناخ
العام وهو ما يمهد لتدخل الجيوش في الحياة السياسية لأوطانه، وهنا تغيب الديمقراطية وتستولي الطلائع

¹³ - قراءات في ميثاق طرابلس، كتاب مدرسي- التربية السياسية- السنة الأولى ثانوي- المعهد التربوي الوطني-الجزائري-وزارة
التربية الوطنية-1986-1987، ص56،2

— د. فاتح عمارة: التربية الديمقراطية. وسيلة أم غاية؟

على السلطة وبطريقة غير سليمة⁽¹⁴⁾. وهذا ما حدث إثر انقلاب 19 جوان 1965 واتخذت الديمقراطية بذلك أبعاد ثورية أكبر.

أ- التجربة الجزائرية في تطبيق الديمقراطية:

لقد انتهجت الجزائر نهجا اشتراكيا تبعا لظروف تاريخية، ويقوم هذا النهج الاشتراكي على العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق، ونظام سياسي لحزب جبهة التحرير المعدل سنة 1983 والمستمدة أصلا من الميثاق الوطني في صيفته الأولى حيث اعتبر أن "حزب جبهة التحرير الوطني هو الحزب الطلائعي لقيادة الشعب وتنظيمه لتجسيد مبادئ نوفمبر 1954 وتحقيق أهداف الاشتراكية، وهو الحزب الواحد في البلاد وهو دليل الثورة الاشتراكية، والقوة المسيرة للمجتمع، وهو الحزب القائد في مجالات التخطيط والتنشيط والرقابة"⁽¹⁵⁾.

فالجزائر الاشتراكية طبقت نظام الحزب الواحد في الحكم، وهو الحزب الثوري أي حزب جبهة التحرير الوطني حيث رأى تعدد الأحزاب ليس في حد ذاته مقياسا للديمقراطية ولا للحرية وبالتالي اعتمد على الحزب الواحد في القيادة السياسية.

وقد استند هذا النموذج إلى مجموعة من الأفكار والإجراءات مثل التأميمات وبناء قطاع عمومي واسع واعتماد المخططات التنموية.

كل هذه التطورات السياسية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في بنية المجتمع الجزائري ابرزت دور المثقف بشكل ملحوظ من حيث جهوده في تنوير علاقات الأفراد بالمجتمع بحيث "لم يعد من السهل تعبئة الرأي العام الجزائري وتوجيهه إلا عن طريق الفئة المثقفة الواعية بدورها الوطني في تنوير المواطن بما

14 - عمر صدوق، آراء سياسية وقانونية، ديوان المطبوعات الجزائرية، 1995. ص 08.3 - حزب جبهة التحرير - القانون الأساسي لحزب جبهة التحرير - المعدل من طرف المؤتمر الخامس المنفذ في ديسمبر 1983 نشر في توزيع قطاع الإعلام والتنشيط الجزائر ص 05

15 - حزب جبهة التحرير - القانون الأساسي لحزب جبهة التحرير - المعدل من طرف المؤتمر الخامس المنفذ في ديسمبر 1983 نشر في توزيع قطاع الإعلام والتنشيط الجزائر ص 05

دفاتر مخبر المسألة التربوية في الجزائر في ظل التحديات الراهنة، جامعة محمد خضرم - بسكرة. 158

أعمال الملتقى الدولي حول: العولمة والنظام التربوي في الجزائر وباقي الدول العربية تتضمنه الأوضاع الاجتماعية الحالية والتحولات الثورية"⁽¹⁶⁾. وقد اصطدم المثقف الجزائري في هذه المرحلة بتشريعات الحزب الواحد التي قيدت أدائه وأفكاره وقتل فيه روح النقد والمبادرة والطموح وجعلته يتمشى وفق بدائل ومصالح النظام الحكام.

لكن الكثيرين من هؤلاء المثقفين كانوا يحملون تناقضات غريبة من حيث تكوينهم وبيئتهم الثقافية وشعاراتهم" فتكوينهم الغربي في أسلوب حياتهم أو مناداتهم في نفس الوقت بالشعارات الاشتراكية ونقصهم المزيج في ثقافتهم الوطنية وفي تشبعهم بالتقاليد الشعبية في آن واحد"⁽¹⁷⁾. كل هذا أظهر تناقضات كبيرة لا يشعرون بها أثرت أساسا في مجتمعهم وتميزت هذه المرحلة بتقييد حرية الرأي والتعبير وتجنيد وسائل الإعلام في إضفاء الشرعية على الحكم ونظامه الاشتراكي.

وبعد التغيير الذي حدث على مستوى الرئاسة تغيرت معه استراتيجية النمط الاقتصادي الاشتراكي حيث أبدى النظام الجديد "شخصه على النظام الاقتصادي الاشتراكي بما فيه من احتكار من طرف القطاعات الحيوية"⁽¹⁸⁾. لكن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المزرية في تلك الفترة نتيجة التغيرات الكثيرة والمتنوعة التي أصابت هياكل المجتمع ككل وذلك نتيجة لاعتماد الدولة على مصدر واحد في صادراتها، وهو ما انعكس انعكاسا مباشرا على الأفراد والعائلات مما ولد امتعاض اجتماعي خطير بينما كانت المؤسسات السياسية والاقتصادية والتربوية غير مهيئة لكل ما حدث.

إلا أن الأمر الذي كان له الأثر السيئ على نفسية أفراد المجتمع الجزائري، فتهيء المجتمع الجزائري إلى انقلابات جذرية فكانت أحداث أكتوبر 1988 نداء ساخطا على الأوضاع السياسية-الاجتماعية-الاقتصادية المتردية التي ولدت احباطات لدى فئة الشعب، ونتيجة فقد أغلب أفراد المجتمع الثقة في السلطة، هذا الوضع قلب مرحلة جديدة في حياة المجتمع الجزائري.

¹⁶ - محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، تحليل سيولوجي لهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر،

ديوان المطبوعات الجماعية، الجزائر، دت، ص45

¹⁷ د.عبد الله شريط، مع الفكر السياسي الحديث والمجهود الإيديولوجي في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،

1986، ص174.

¹⁸ - محمد تاملت، الجزائر فوق البركان، حقائق واوهام، 1988-1999، ص05.

دفاتر مخبر المسألة التربوية في الجزائر في ظل التحديات الراهنة، جامعة محمد خضر -بسكرة

— د. فاتح عمارة: التربية الديمقراطية. وسيلة أم غاية؟

ب- التجربة الجزائرية في تطبيق الديمقراطية:

بعد التحولات الخطيرة التي عرفتھا الجزائر، وبعد الإصلاحات السياسية التي قام بها النظام الحاكم دخل المجتمع الجزائري إلى عهد الشفافية والتعددية والديمقراطية التي ناضل من أجل ارساء قواعدها وتجسد معانيها على الميدانين السياسي والاجتماعي، وتم فعلا اعتماد دستور يجسد هذه الوعود التي كانت مطالب عميقة جسدها أحداث أكتوبر، هذا الدستور الذي فتح عهدا جديدا للمنافسة السياسية التعددية وحاول إحداث القطيعة مع الممارسات السياسية والاقتصادية في عهد الحزب الواحد وكرس حق ابداء الرأي والتعبير عنه. إضافة إلى حرية التفكير والإبداع، فتطلعات المجتمع الجزائري إلى ممارسات ديمقراطية واسعة كانت أكبر انشغالاته وكشفت محدودية النموذج المبني على الحزب الواحد.

كما طبقت الجزائر نظام (اقتصاد السوق) وذلك بعد تخليها عن المؤسسات الاقتصادية، وبذلك تخليها عن الأدولولوجيا الاشتراكية لتحقيق ديمقراطية مرتبطة بالجانب الاقتصادي والاجتماعي.

وقد قامت الفئة المثقفة على اختلاف أفكارها والتي يمكننا تصنيفها إلى فريقين: دعاة الأصالة والحفاظ على الثوابت، ودعاة التحديث والتفتح على العالمية بنشر أفكار الديمقراطية على حساب النظام الغربي في المجتمع، والمطالبة بالتطبيق الفعلي لها على جميع الأصعدة. ودخلت الفئة المثقفة في صراع مع السلطة لم تكن مهيئة له ووجد المثقف الجزائري مجتمعه مختلف ثقافيا واجتماعيا غير واعي بمفهوم الديمقراطية التي واجهت العديد من الصعوبات عندما انتقلت من صعيد الفكرة إلى صعيد التطبيق وذلك حسب التنشئة الاجتماعية للأفراد، فقاعدة الديمقراطية تبدأ أساس من المجتمع وفي ظل ثقافة خاصة بها"

وقد بينت هذه الصعوبات أن زرع المؤسسات الديمقراطية الغربية لا تتجدر بسهولة إلا إذا توفر لها مناخ صالح تنهياً فيه شروط اجتماعية معنية وحد أدنى من الرخاء الاقتصادي والتطور الثقافي والتربوي في المجتمع" (19).

19- عبد الله شريط - مرجع سابق- ص 75.

ج- دور التعددية الحزبية في ارساء الديمقراطية في الجزائر:

لقد فتح دستور 1989 المعدل والمستجيب للتغيرات التي وقعت آنذاك، بابا جديدا للديمقراطية بمفهومها السياسي والتي أصبحت نقطة بارزة في تاريخ المجتمع الجزائري المعاصر إذ فتح الباب على التعددية الحزبية أي اختلاف الرأي فيما يتعلق بتنظيم المجتمع.

مع الملاحظ أن هذه التعددية اهتم بها علم الاجتماع وفي بحثنا هذا بالدرجة الأولى، لأن مسألة الديمقراطية سوسيولوجية تدخل ضمنها العلاقات المختلفة التي تنظم سير المجتمع من جانبه السياسي والاقتصادي والاجتماعي. ويلعب بالتالي الدور البارز فيه رؤساء الأحزاب باعتبارهم من المثقفين، فدور التعددية الحزبية هو الحفاظ على عوامل الوحدة الوطنية. فالاختلاف الفكري والسياسي الموجود على الساحة الوطنية ينبغي أن يتحول إلى قوة دافعة لإثراء الوحدة والديمقراطية في الجزائر. فالتعددية الحزبية تقود إلى نمو الأفكار السياسية للأفراد وتفجير طاقتها في التعمير والتنمية، وبفضلها يختار الشعب حكامه على أساس التفضيل بين البرامج المقترحة، فالتعددية الحزبية جاءت لتجسد ديمقراطية حقيقية في الجزائر.

علاقة التربية بالديمقراطية:

يقول عبد الله الرشدان أن "الديمقراطية تنظر إلى الفرد الإنساني على أنه المكون الأساسي لمفهومها. تستمد منها واقعيتها وتصرف كل جهدها لرفع مستواه، وتعتبر احترامه وتأكيد أهميته وقيمته والبعد الأساسي والأصل الذي تركز عليه الدولة".

هذا يعني أن الديمقراطية ثقافة ينبغي نقلها من جيل إلى جيل بواسطة التربية. وكون الديمقراطية ثقافة بمعنى أنها تحمل مضامين ثقافية وتربوية وبالتالي يشكل ذلك النقاط التي ترتبط فيها الديمقراطية بالتربية ويمكن حصر هذه المسألة في النقاط التالية من خلال توضيح مضامين الديمقراطية وأساليب ممارستها ومنها:

1- مضامين سياسية: وتمثل في الحكم بالتداول على السلطة عن طريق الأغلبية بالانتخاب والاقتراع العام والسري وتمارس عن طريق الأحزاب السياسية بالتفاف الأفراد وتنظيمهم في أحزاب وجمعيات تؤمن بآلياتها ومبادئها واهدافها أي ممارسة المحتوى السياسي للديمقراطية بغرس مفهوم

— د. فاتح عمارة: التربية الديمقراطية. وسيلة أم غاية؟

التداول السلطة في المجتمع بالطرق السلمية والعمل السلمي والتكامل بين الأحزاب واحترام الأطراف الأخرى مهما كان اتجاهها هذا من تعمل في إطار قانوني وتحقيق الأهداف المجتمعية المشروعة.

2- مضامين اقتصادية: ضمان حق الأفراد في الكسب والعيش بالمستوى الذي تضمنه لهم إمكانياتهم المادية وجهدهم المشروع، وأساليب ممارستها غلق فرص العمل وتوسيع مجالاته وتدريب الأفراد وتكوينهم لتولي مناصب الشغل في المجتمع.

3- مضامين ثقافية: ضمان حق الأفراد في ممارسة الشعائر والطقوس الدينية والثقافية والعادات والتقاليد التي يؤمنون بها وتشكل جزء من بينهم الثقافية، تتم ممارستها عن طريق ترسيخ وتلقين الأفراد سبل احترام الثقافة الأصلية والثقافات النوعية في المجتمع الواحد.

4- مضامين اجتماعية: ضمان حق العيش الكريم وفي مستوى اجتماعي لا يمجّد الفوارق الطبقة الحادة بين فئات المجتمع، تتم الممارسة عن طريق النظم الاجتماعية التي تكفل مبدأ الحماية الاجتماعية والتكفل الاجتماعي.

5- مضامين تربوية: ضمان حقوق التعليم والإيمان بتكافؤ الفرص التعليمية لكل أفراد المجتمع، وتتم الممارسة عن طريق توسيع حركة التعليم والتكوين بفتح المدارس والجامعات وتسهيل سبل الالتحاق بها وضمان مواصلة تعليم الأفراد إلى أقصى ما تسمح به قدراتهم العقلية.

تكافؤ الفرص التعليمية:

سبقت الإشارة قبل إلى أن من أهم المبادئ التي تقوم عليها الديمقراطية الحديثة في المجتمعات المعاصرة ما يطلق عليها بمبدأ تكافؤ فرص الحياة أمام جميع أفراد المجتمع الواحد. وفي هذا السياق يمكن إشارة تساؤلات حول مفهوم تكافؤ الفرص وعلاقته بالتربية.

معنى تكافؤ الفرص:

يعتبر مفهوم تكافؤ الفرص مفهوما حديثا ارتبط إلى حد ما بالثورة الصناعية في أوروبا وظهور الطبقة البرجوازية من جهة واعتماد مبادئ حقوق الإنسان والاعتراف بها من جهة أخرى. وقد توسع استخدام هذا المفهوم بالدرجة الأولى في مجال التربية والتعليم، حيث يستعمل في هذا الميدان مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية،

_____ أعمال الملتقى الدولي حول: العولمة والنظام التربوي في الجزائر وباقي الدول العربية
ويقصد به أن تتاح للفرد الفرص التعليمية المناسبة لميوله واتجاهاته وأن يتعلم إلى أقصى حد تؤهله له قدراته
واستعداداته.

ويمكن القول أن تكافؤ الفرص الحياة كعملية اجتماعية لا تخص المجتمعات التقليدية بالكيفية التي تمس
المجتمعات الحضارية أو التكنولوجيا المتطورة اليوم فالمجتمعات التقليدية كانت تقوم على الإنتاج العائلي و هو
أسلوب للعيش يستغنى عن عدد من المعطيات أهمها:

1- لا يحتاج أسلوب الإنتاج العائلي إلى تقسيم واختصاصات واضحة في العمل، فكل أعضاء العائلة
مطالبين بالمشاركة في النشاط الإنتاجي مهما كان نوعه.

2- كانت المجتمعات التقليدية العائلية في غنى عن النظام المؤسسي، وبالتالي كان لا يتبنى نظاما تعليميا
مدرسيا، بل كان الأطفال يتعلمون عن طريق التربية غير مقصودة من خلال مشاركتهم المباشرة في الحياة العملية
إلى جانب الراشدين من أفراد العائلة.

3- تقوم المجتمعات التقليدية على الاستقرار الجغرافي والمهني فلا يوجد فيه حركية جغرافية ومهنية، ذلك
أن أفرادها كانوا يتعلمون حرف آبائهم ويواصلون نفس المهنة ونفس الإنتاج وبنفس الطريقة في الغالب. والمهن
المسيطرة في المجتمعات التقليدية هي الفلاحة وتربية الحيوانات والصيد وبعض الحرف اليدوية تصنع الأدوات
الضرورية لحياة الأفراد.

4- تسود في المجتمعات التقليدية ايديولوجية طبقية لا تسمح بالحركية الاجتماعية بمعنى أن الفرد لا يحق
له أن يخرج من الطبقة لاج التي يتمنى إليها ولا يسمح له اختراق طبقة اجتماعية أخرى والانتقال للعيش بين
أفرادها.

من هنا يصعب بحث مفهوم تكافؤ الفرص الحياة في المجتمعات التقليدية البسيطة، ذلك أن المفاهيم والقيم
الاجتماعية لها مكانتها واستقرارها في المجتمع الواحد، بل يصعب اختراقها وتغييرها. والأفراد يحترمون بالدرجة
الأولى تلك القيم ويعملون على ترسيخها ونقلها للأجيال كما هي، وبالتالي فإن من القيم السائدة بينهم أن
لكل فرد مكانة المحترمة والمستقرة في طبقة اجتماعية، وهو لا يقارن نفسه بمن هم ليسوا من طبقة وهكذا.
أما في المجتمعات الصناعية المتطورة فيمكن القول أن الثورة الصناعية التي عرفت المجتمعات الأوروبية منذ
عصر النهضة قد أحدثت انقلابا في المفاهيم والقيم الاجتماعية التي كانت سائدة من قبل حيث أفرزت نسيجاً
اجتماعياً تكافئياً ساعد على بروز عدد من المفاهيم وانتشارها بين الناس ومن أهمها تكافؤ الفرص وتكافؤ
الفرص التعليمية نتيجة لمجموعة من العوامل نذكر بعضها:

— د. فاتح عمارة: التربية الديمقراطية. وسيلة أم غاية؟

- 1- مفهوم العمالة والصناعة industrie والإنتاج الصناعي production industrielle (الإنتاج المنزلي وهو الأمر الذي يسمح للأفراد بالعمل خارج نطاق العائلة وتأجير قوة سواعدهم).
- 2- انتشار التعليم تبعا للتطور التكنولوجي والعلمي وقد صاحب الثورة الصناعية حيث اضطرت تلك القطاعات إلى توظيف أفراد يحسنون القراءة والكتابة. وقد أفرز انتشار التعليم وتعميمه وضعية اجتماعية متميزة نتيجة لدخول أبناء الطبقات المحرومة إلى المدارس إلى جانب أبناء الطبقات الاجتماعية العليا.
- 3- ظهرت أو ظهور الحركة المهنية والاجتماعية نتيجة للعاملين السابقين من كل الطبقات الاجتماعية.
- 4- ظهور ايدولوجية تكافؤية منبعها الثورة الفرنسية التي أعلنت لأول مرة عن "مبادئ تكافؤ تفوق الإنسان" و قد وجد هذا الإعلان صدها في الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1948/12/10 حيث أكدت المادة 26 من هذا الإعلان على "حق كل شخص في التربية والتعليم الذين يجب أن يكونا مجانيين، على الأقل فيما يخص المرحلة الابتدائية إن مختلف هذه العوامل إلى جانب توسع مفهوم الديمقراطية و انتشارها و تطبيقها في المجتمعات، قد ساعد على تبلور فكرة تكافؤ الفرص التعليمية في الغرب أولا ثم في بلدان العالم الثالث تبعا لتسرب الحضارة الغربية إلى أغلب تلك الدول في القرن 19 العدالة الاجتماعية الذي يمثل العمود الفقري في المجتمعات الديمقراطية لن يتحقق ما لم يسبقه تكافؤ فرص التكوين والتعليم. ينتمي إلى هذا الإتحاد الكثير من العلماء والباحثين امثال أحمد صيداوي الذي يقول في هذا الشأن أن تتبع أهمية التكافؤ في الفرص التعليمية من ارتباطه في التكافؤ فرص الحياة وسائر متطلبات العدالة الاجتماعية".

تكافؤ الفرص التعليمية ومبدأ الاستحقاق:

يعبر البعض عن مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بإتاحة مقعد دراسي لجميع الأطفال في المجتمع الواحد بالتساوي وتلقينهم نفس المعارف والمهارات. وعلى المؤسسة التربوية التعليمية أن تهيئ نفس فرص العمل والنجاح لكل المنتمين إليها من التلاميذ بالتساوي أيضا. وعلى المتعلمين النجاح والتفوق بحسب ما لديهم من قدرات واستعدادات خاصة. بمعنى على المجتمع أن يهيئ فرص التعليم وفرص العمل أما على المتعلمين استغلال الفرصة وتحقيقهم النجاح بناء على فروقهم الفردية وبالتالي احفيتهم في هذا النجاح.

هذه النظرة مبنية على مبدأ الاستحقاقية Méritocratie ذلك أن النجاح المدرسي يرتبط هنا بقدرات التلاميذ ودوافعهم وحيويتهم وعملهم دون غيرها من العوامل. وفي هذا الشأن يقول هوارس مان " أن المدرسة التي تضم أولادا من مختلف سالك الحياة تصبح عاملا في تسوية أوضاع الناس باتجاه المساواة وتبصير عجلة التوازن في

أعمال الملتقى الدولي حول: العولمة والنظام التربوي في الجزائر وباقي الدول العربية
الآلة الاجتماعية... وهكذا فإن النظام التعليمي يعتبر بواسطة كبرى لتحقيق المساواة وأداة أولى للفرد الذي يولد
في ظروف متواضعة يتوسلها ليتسلق السلم الاجتماعي".

تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية:

لقد توسع مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية وشغل حيزا معتبرا في فضاء البحث العلمي والتربوي حيث
جلب اهتمام العلماء والباحثين في ميدان علوم التربية والعلوم السياسية واستهوت النتائج هذه الدراسات
واقترحات وتصورات هؤلاء المهتمين بهذا الميدان على اختلاف وجهات نظرهم بتطبيق المبدأ في الميدان ومن
أهم هذه التطبيقات:

- حاول فيري تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ومبدأ الاستحقاق على أوسع مدى تأسيس وتعميم
المدرسة الجمهورية " بفرنسا في اواخر القرن 19، التي كانت تتميز بالخصائص التالية:
 - ❖ أنها مجانية: حتى يمكن لأبناء الفقراء الالتحاق بها.
 - ❖ أنها عمومية: تلي احتياجاتها المالية من خزينة الدولة
 - ❖ أنها علمانية: لا تدرس القضايا الدينية.
 - ❖ أنها اجبارية: وذلك أقصى درجات التكافؤ بين الملتحقين بها من وجهة نظر فيري غير
أن فتح باب الالتحاق بالمدرسة لجميع طبقات المجتمع لا يعني أن الجميع يستفيد بشكل متساوي
التربية في نظر بعض النقاد.
- عولمة:

يثير مفهوم العولمة إشكاليات عديدة، إذ لا يمكن العثور بين جمهرة الباحثين على تعريف واحد محدد ينال
إجماع الباحثين، لأن المفهوم جديد، والظاهرة التي هي موضوعه لم تكتمل سيرورتها بعد، وسماقتها وأبعادها
متداخلة تداخلا كبيرا، ومظاهرها المفترضة عديدة لذا لا بد من الحذر، وعدم الركون للتعميم بإعطاء تعريف
نهائي وشامل للعولمة.

فالظاهرة مركبة، وليست بسيطة، وعالمية، وليست محلية، وجديدة، وليست قديمة (كما يزعم البعض
الآخر) وتستحق المزيد من الجهد والبحث لفض أبعادها.

تشير تداعيات تداول العولمة في الخطاب الثقافي العربي، إلى أن الباحثين لما يتفقوا على تحديد المفهوم،
ولا على موقف معرفي أو إيديولوجي أو سياسي من العولمة، لذا سنحاول اقتفاء أبعاد المفهوم.

— د. فاتح عمارة: التربية الديمقراطية. وسيلة أم غاية؟

تظهر الدلالات اللغوية للعملة Globalization أو بالفرنسية Mondialisation أن المعنى الحرفي هنا أقرب لمفهوم كوننة من مفهوم العملة، وهناك من يستخدم الموننة للإشارة إلى العملة، ولكن ثمة إجماع أكبر، على تداول مفردة العملة أكثر من مفردة كوننة.

العملة ليست بظاهرة بسيطة، أو مجموعة ظواهر فحسب، بل هي حالة تطور عالمي نوعي من مراحل تطور الرأسمالية العالمية، لانتشارها بصفاتها نظاما عالميا أو تشكيلا اقتصاديا اجتماعيا عالميا (بالمعنى الخاص لمفردات المادية التاريخية) تطال بقايا الأنظمة المجتمعية السابقة، وتحدث آثارا متباينة على الأنساق المجتمعية المختلفة على صعيد المجتمع المحلي والمجتمع الدولي عامة، وتظهر آثارها داخل كل نسق بدرجات متفاوتة في الشدة، وبدرجات متباينة التأثير بين مجتمعات الشمال والجنوب.

يعطي الباحثون، وكل وفق اهتمامه أو تخصصه، أو موقفه المعرفي والأيدولوجي، أولوية أحيانا لهذا الجانب أو ذاك في دراسة العملة، لكن من الجلي أن الآثار في البناء الاقتصادي التحتي العالمي، كانت أبكر زمنيا وأعمق آثارا، وأسرع تأثيرا، من خلال عمليات التحرير للأسواق العالمية، مما يسهل انسيابا أكبر في حجم التبادل العالمي كما ونوعا من السلع والخدمات والمعلومات.

العملة ظاهرة قديمة أم حديثة؟ يذهب بعض الباحثين ومنهم رولاند روبرتسون، للقول: إن العملة ظاهرة متأصلة في الماضي، ولها مراحلها التطورية، وصاغ نظريته على نحو مشابه جدا لنظرية مراحل النمو عند والت روستو⁽²⁰⁾ لكن من الصعب الموافقة تماما على منح العملة التبرير التاريخي، و مثل هذا الفهم لا يريد صراحة التمييز بين الرأسمالية في مراحل تطورها المختلفة، و العملة بصفاتها المرحلة الحديثة، و هو يطابق بين الرأسمالية و العملة تماما في بعد زمني واحد. على الرغم من ذلك، لا يمكننا تجاهل الفعل التاريخي للعملة، الذي وصفه برهان غليون من منظور المستقبل لا الماضي، باعتبار أن العملة فعل دينامي يتجه نحو سيروية لتوحيد العالم، لدرجة يستحيل معها الفصل بين الداخل والخارج عند تحليل الديناميات السياسية والاقتصادية والثقافية⁽²¹⁾. يفترض مثل هذا المفهوم وجود منهجيات جديدة كما يقول (السيد ياسين)، فالعملة ليست مجرد مفهوم فحسب، بل هي أداة تحليلية لوصف عمليات التغير في مجالات مختلفة، فهي عملية مستمرة يمكن ملاحظتها باستخدام مؤشرات كمية وكيفية في مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة والاتصال⁽²²⁾

²⁰ - أنظر، ألفن توفر، حضارة الموجة الثالثة، ترجمة عصام الشيخ قاسم، بن غازي، 1990.

²¹ - برهان غليون، العرب وتحديات العملة الثقافية، أبو ظبي 1996/41

²² - السيد ياسين، في مفهوم العملة، المستقل العربي (ملف خاص)

أعمال الملتقى الدولي حول: العولمة والنظام التربوي في الجزائر وباقي الدول العربية
أما الجانب الإيديولوجي للعولمة فقد ركز عليه كثيرا طيب تيزيني معتبرا أن العولمة ليست إيديولوجيا
السوق، أو شكلا من الليبرالية الجديدة فحسب، بل هي شكل من الإمبريالية الجديدة ذات الخصوصية
الكوموسوقية (23).

أما الأشغال على العولمة الثقافية، فانفرد عدد كبير من الباحثين العرب في تناول هذا الجانب لدرجة وكأن
التطابق قائم فعلا بين العولمة الثقافية والأمريكية. يشير ابراهيم حيدر أن هذا الجانب يتمثل بالترويج لأنماط
ثقافية ذات مرجعية واحدة، غالبا ما تكون أمريكية أو غربية الطابع (24).

إن التنوع الكبير والمعقد لمظاهر العولمة، يجعل التداخل موضوعيا بين ظواهرها المتعددة، تداخلا في الوعي
والفهم أيضا، لذا فإن (جيمس روزانو) يشير إلى هذا التداخل، ليأخذ جانبا من الحذر في تعريف العولمة بقوله
يبدو مبكرا وضع تعريف كامل وجاهز للعولمة يلائم هذا التنوع الضخم لهذه الظواهر المتعددة.

وجريا على هذا الاتجاه في الحذر من التسرع بإعطاء تعريف للعولمة، يقترح د. إسماعيل صبري العبد الله
اعتماد تعريف إجرائي للعولمة، ويعتقد أن أحد هذه التعريفات الأكثر شمولا هو اعتبار العولمة تمثل: التداخل
الواضح لأموال الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك، دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول
ذات السيادة أو الانتماء إلى وطن محدد، أو لدولة معينة، دون حاجة إلى إجراءات حكومية (25)

أما أدبيات المم المتحدة فقد عرف تقرير التنمية البشرية لعام 1998 العولمة بأنها إحدى المواضيع
الاقتصادية التي فرضت نفسها خلال فترة التسعينات، وهي مصطلح يجمع بين وصف الظاهرة، وتحديد مبادئها
(...) أما الوصف فهو تعبير عن اتساع التدفقات الدولية

الأهمية المتزايدة للعلم والمعلوماتية والاتصالات:

إن أهم معالم العصر العولمي الجديد، تمثل بهذا الحضور غير المسبوق للاتصال والتخاطب السمعي والمرئي
بين الأفراد، وبشكل ميسر مع حلول آلات الذكاء الاصطناعي في حياتنا المعاصرة في العمل والمنزل، إن سرعة
انتقال المعلومات والبيانات، جعلت ساحات التفاعل والتبادل شبه مفتوحة، عبر المحطات الفضائية،
والشبكات المتعددة الأهداف والوظائف للإنترنت. إن ما يميز هذه المرحلة الاندماج بين عناصر العلم
والتكنولوجيا والثقافة مع الاقتصاد ليعاد تشكيل Reformation علاقات العالم الاقتصادية والسياسية

23. طيب تيزيني، البحث ملف الإثنين، دمشق 1998

24 إبراهيم حيدر، الثقافة الوطنية والتعددية النهج، العدد 14، 1998،

25 - د. إسماعيل صبري العبد الله، الكوكبة النهج، العدد 14، 1998،

— د. فاتح عمارة: التربية الديمقراطية. وسيلة أم غاية؟

والاجتماعية والثقافية، إن المعارف العلمية باتت تتضاعف مرة واحدة بمعدل كل 18 شهر كما تشير بعض التقديرات (26).

واليوم نشهد تلاحقا جديدا لاكتشافات الفيزياء والكيمياء والبيولوجيا، فقد سمحت الكيمياء بالانتقال إلى عصر اللدائن والتصنيع الغذائي دون الحاجة للمواد الخام التقليدية، ودخلت الكيمياء الزراعة والصناعة بأن واحد، كما سمحت الهندسة الوراثية، بفتوحات غير مسبوقة في التهجين والاستنساخ واكتشاف الطاقة الحيوية وما بات يطلق عليه البيو-تكنولوجيا. أما تكنولوجيا الاتصالات فقد غيرت مفهومنا للزمن والمكان، وأصبحت هذه الوسائل تؤثر فينا يوميا وفوريا أكثر مما كان يحدث من ذي قبل (27).

إن التكنولوجيا ذاتها تفرض أنماطا جديدة من السلوك، في العمل والمنزل، تتصادم فيها القيم الاقتصادية مع القيم الثقافية، ويجري بشكل غير محسوس مباشرة تشكل ثقافة إنسانية جديدة عالمية الطابع، وبدأت هذه التكنولوجيا بتهميش المؤسسات الاجتماعية في التنشئة (الأسرة والمدرسة) فقد تبين أن الأطفال في الولايات المتحدة يقضون وسطيا نحو 23 ساعة أسبوعيا أمام التلفزيون، في حين لا يقضون أكثر من خمس دقائق مع الآباء ونحو عشرين دقيقة يوميا مع الأمهات (28). وفي دراسة حديثة، أشارت الباحثة (ماري وين)، إلى ما يسمى ظاهرة الإدمان التلفزيوني، وحلول التلفزيون كأداة سيطرة على وعي الأطفال وحواسهم، وفقدان سيطرة الآباء والأمهات، مما دعا الباحثة لاستخلاص نتيجة تدعو إلى التخلي نهائيا عن التلفزيون (29).

إذا كانت الأسرة والمدرسة تعيد إنتاج منظومات القيم الاجتماعية والوجدان الثقافي الوطني، فإن هذه المؤسسات باتت مختزقة، وثقافة العولمة التي تقوم على نظام سمعي بصري رمزي تنتج قيما رمزية تؤثر في الإدراك الثقافي العام، وتعيد تشكيل الوجدان والوعي والدوق، وستؤدي إلى إنتاج ما يفيض عن حاجة الجسد من الإشباع، وهي برأي عبد الإله بلقزيز ستقتل الروح وتذهب بالمحتوى الأخلاقي والإنساني لسلوك الناس (30).

إن المواقف من عولمة الثقافة تبدو إلى الآن مواقف رافضة من قبل الباحثين سواء أكانوا من العرب أم من الأوروبيين، حتى أن السياسيين يقفون مواقف مشابهة من عولمة الثقافة. إن المتأمل في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي يستطيع أن يستنتج من كل ما سبق من أن لا الديمقراطية ولا التربية ولا العولمة هم قدر متحتم بل

26 - الحوادث، ملف خاص عن المصارف العلمية، العدد 1996.94

27 رأفت رضوان، المعلوماتية والأنترنت، ص 221

28 ل. ثورو. ص 99

29 - ماري وين ، الأطفال والإدمان التلفزيوني، عالم المعرفة، العدد 648

30 - عبد إله بلقزيز، عولمة الثقافة أو ثقافة العولمة، للعدد 665

أعمال الملتقى الدولي حول: العولمة والنظام التربوي في الجزائر وباقي الدول العربية
هم من فعل النظام المهيمن والمسيطر على المجتمعات ولا غراب في هذا لكون النظام الرأسمالي لم يتوقف طيلة
القرن العشرين عن البحث في السبل التي تضمن له الزيادة أو على الأقل الاحتفاظ بنسب عالية للفوائد.
فتاريخيا لجأ إلى الاستعمار والذي أصبح بعد حوالي خمسون سنة غير مرجح ففكر في نوع أكثر فاعلية وتخلي
عن التواجد العسكري وحل محله نوع جديد من الهيمنة غير مكلفة وأكثر فاعلية ففي هذا المجال مستعمر
الأمس أصبح ينادي بالعدالة والمساواة والديمقراطية ومحو الأمية.

إن الديمقراطية التي تريدها الرأسمالية هي تلك التي تترك الفرد ملتزما بما يمل به عليه غيره وتكون التربية بمفهوم
التعليم هذه الوسيلة التي من خلالها يفرض ما يجب أن يكون عليه الإنسان الديمقراطي وإن قبل هذا تحتّم عليه
أن يدخل في الشراكة مع الغير حتى ولو لم يتوفر عنده ما لم يشارك به الآخر والمهم هو في استنفاع الآخر
بالخيرات (أما عن الشراكة مع التذكير إنما تخص المنتوجات ولا تعني التنقل الحر للأفراد) فالنظام الرأسمالية لم
يتوقف عند هذا فسبق الأحداث وأقترح عوض الديمقراطية الشراكة والتنمية المستدامة و الحكم الراشد وانتهى
بمحاور الحضارات "وقبول الآخر" نتساءل عن أي شراكة والبلدان المتخلفة لا تتوفر على مجالات تقوم من خلالها
هذه الأخيرة ما عدا تصدير يد عاملة مبخوسة الحق وموارد أولوية أصبحت بفعل التلاعبات بقيمة الدولار
مداخيلها لا تسمن ولا تغني من جوع، عن أي تنمية مستدامة نتكلم؟

وهذه البلدان لا تستطيع أن تسد ديونها التي تثقل كاهلها وتجعلها مشلولة اقتصاديا واجتماعيا وأي حكم
راشد: ما دامت الأنظمة المسيرة للبلدان المتخلفة في وضع إرهاب سياسي وقصر اجتماعي. وما معنى حوار
الحضارات إلا إذا كان هذا العمل يجمع القيم ويحلل ما حرّمته الأصول والثقافات المختلفة ويفرض فتح الأبواب
لتوغل أكثر للنظام الرأي مالي على الاقتصاد العلمي ومن هو الآخر الذي يريدونه أن يقبل إن لم يكن النظام
الرأسمالية في حد ذاته انطلاقا من هذا الواقع المر تبدو حظوظ الوطن العربي في عولمة المستقبل متواضعة جدا.
فمعظم الدراسات الاسقاطية عن العولمة تشير إلى تهميش الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في المستقبل المعولم،
وتبدو السيناريوهات المستقبلية للوطن العربي متعددة، لكن السيناريو الأكثر عقلانية من وجهة نظرنا الخاصة،
هو السعي الحثيث والسريع لأطر من التكتلات الاقتصادية العربية، على قاعدة السوق العربية المشتركة في
استراتيجية عربية واحدة وشاملة لتكامل الاقتصاد العربي، وتحقيق الوحدة الاقتصادية والسياسية.

تعلمنا دروس التاريخ الاقتصادي الحديث، أن تحقيق الوحدة السياسية لا يتم بقرارات من الأعلى بمعزل
عن الوحدة الاقتصادية، وأن هذه الأخيرة لا تنشأ فجأة من فراغ ودون الاتفاق الملزم لجميع الأطراف الموقعة
على المعاهدات والاتفاقات، بما يسمح بتحرير تدريجي لعناصر التنمية الأفراد - رأس المال - السلع إضافة إلى
المعلومات. ومن الجائز القول أيضا، ألا بد - في الوقت الحاضر - لمنطقة ذات أهمية حيوية واستراتيجية للقوى

— د. فاتح عمارة: التربية الديمقراطية. وسيلة أم غاية؟

العظمى في العالم، مثل الوطن العربي، من التفكير ببناء القوة والتأسيس الأمني للسوق المشتركة، والإسراع بحل منازعات ترسيم الحدود فيما بين البلدان العربية من جهة وبينها وبين جيرانها من جهة أخرى.

كما يسبق هذه و تلك وضع الإستراتيجيات المشتركة والبناء المؤسسي لهذه الإستراتيجية والمتابعة لخطواتها ولتحقيق التسارع المطلوب في التنفيذ لا بد من مواءمة التشريعات والقوانين الاقتصادية والمدنية في الدول العربية وتوحيدها لكن كل هذه الشروط تترجم بنجاحها إلى ديمقراطية Democratization واسعة في المجتمع العربي تمس الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، مما يجعل الميكانيزم الجديد لتحقيق هذه النقلة ممكنا بالمشاركة الواسعة للفئات الاجتماعية جميعها المستفيدة والمتضررة من العولمة والمعنية بالماضي والحاضر والمستقبل.